13 July 2017
Arabic

الجمعية العامة

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والثلاثون

٢٣-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البند ٥ من جدول الأعمال

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٢٩/٣٥ إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه
الدوري الشامل

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبسائر صكوك حقوق الإنسان

ذات الصلة،

وإذ يقر بالدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به البرلمانات في أداء جملة أمور منها ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية، بما في ذلك عن طريق دعم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص التوصيات المدعومة من الدولة المعنية في إطار الاستعراض الدوري الشامل، ومن ثم الإسهام في وفاء كل دولة عضو في الأمم المتحدة بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، وفي تعزيز سيادة القانون،

وإذ يحيط علماً بالقرارات المتتالية التي اعتمدها الجمعية العامة منذ عام ٢٠١٠، ولا سيما قرارها ١٢٣/٦٥ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي تسلم فيه الجمعية العامة بأهمية مواصلة الدعم البرلماني لأعمال مجلس حقوق الإنسان، وقرارها ٢٦١/٦٦ المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢، الذي تشجع فيه الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، على تعزيز إسهامه في المجلس، وبخاصة فيما يتصل بالاستعراض الدوري الشامل، وكذلك بالقرار ٢٧٢/٦٨ المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤، الذي رحبت فيه الجمعية العامة بإسهام الاتحاد البرلماني الدولي في أعمال المجلس،

وإذ يشير إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان ١٥/٢٢ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ و٢٩/٢٦ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ و١٤/٣٠ المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بشأن إسهام البرلمانات في أعمال المجلس واستعراضه الدوري الشامل،

الرجاء إعادة الاستعمال

* 1 7 1 1 7 9 8 *

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالتقرير الموجز الذي قدمه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن حلقة النقاش المعنية بتقييم مساهمة البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان وفي استعراضه الدوري الشامل وتحديد سبل زيادة تحسين هذه المساهمة، والتي عُقدت في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦^(١)،

وإذ يضع في اعتباره الجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المشاركة البرلمانية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك في الأنشطة التي يضطلع بها مع برلمانات الدول التي يعكف على استعراض حالاتها في إطار الاستعراض الدوري الشامل، والتعاون الذي أرسى منذ عام ٢٠٠٨ بين الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بسبل منها الإشارة إلى دور البرلمانات في الملاحظات الختامية التي تقدمها اللجنة إلى الدول الأطراف،

وإذ يحيط علماً مع الاهتمام بالإصدار الأخير للاتحاد البرلماني الدولي، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، للعدد ٢٦ من دليل البرلمانيين إلى حقوق الإنسان، لمساعدة البرلمانيين في أداء مسؤولياتهم في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يرى أنه سيكون من المفيد كثيراً لمجلس حقوق الإنسان والبرلمانات المضى في استكشاف أوجه التآزر المحتملة لضمان تأثير الاستعراض الدوري الشامل أعظم تأثير على المستوى الوطني،

١- يشجع الدول على أن تعتمد، وفقاً لإطارها القانوني الوطني، على تعزيز مشاركة البرلمانات في كل مراحل عملية تقديم تقارير الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما من خلال إشراك البرلمانات الوطنية بصفتها جهات صاحبة مصلحة في عملية التشاور بشأن التقارير الوطنية وتنفيذ التوصيات من قبل الدول المعنية، وعلى الإبلاغ عن هذه المشاركة في تقاريرها الوطنية والتقارير النصفية الطوعية أو أثناء جلسة التحاور في إطار الاستعراض الدوري الشامل؛

٢- يرحب بإقدام الدول الخاضعة للاستعراض بصورة متزايدة على ضمّ البرلمانيين إلى الوفود الوطنية المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، ويشجع الدول على الاستمرار في ذلك، وفق الاقتضاء؛

٣- يدعو مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى إطلاع مجلس حقوق الإنسان بانتظام على آخر المستجدات بشأن الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية السامية، بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد البرلماني الدولي، لبناء قدرات البرلمانيين وإذكاء وعيهم، وعلى الأنشطة ذات الصلة المتعلقة بأعمال المجلس واستعراضه الدوري الشامل؛

٤- يشجع كل أصحاب المصلحة ذوي الصلة على تعزيز التعاون وتحسينه فيما بين البرلمانات الوطنية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والمجتمع المدني للنهوض بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها؛

٥- يطلب إلى المفوضية السامية أن تعدّ دراسةً، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي، وبالتشاور مع الدول ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة،

عن سبل تعزيز وتحسين أوجه التآزر بين البرلمانات وأعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل، وأن تقدمها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والثلاثين، بغية تزويد الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بعناصر يمكن الاسترشاد بها لتعزيز تفاعلها فيما بينها من أجل تعزيز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال؛

٦- يشجع جميع آليات حقوق الإنسان ذات الصلة على النظر في هذا القرار، في سياق ولاية كل منها؛

٧- يقرر مواصلة نظره في هذه المسألة في إطار البند ذاته من جدول الأعمال.

الجلسة ٣٧

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧

[اعتمد دون تصويت.]